



# الحوار

## نهج مؤتمري قابل للتصدير

الحزب الناصري بـ ٣٠ مقعداً، وذلك من أصل ٥٦٥ عضواً وعضوة هم إجمالي المشاركين والمشاركات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل والمقرر أن يتم خلاله إعادة صياغة الدستور، والاتفاق على قواعد لعبة جديدة من أجل الدخول في انتخابات عامة في فبراير من العام ٢٠١٤م. وحسب مضمين المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية فسوف يقف مؤتمر الحوار الوطني أمام القضية الجنوبية بما يقضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه والنظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.. والإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجمع.

### تصدع المشترك

والمفارقة الواضحة أن المؤتمر الشعبي العام الذي كان مستهدفاً قبل عامين بالاجتثاث والتفكك والتمزيق يدخل اليوم مؤتمر الحوار الوطني ككتلة موحدة (التحالف الوطني - المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه) كما حددتهم المبادرة الخليجية كأحد الطرفين ، في حين خصومه السياسيون (المجلس الوطني - أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه) يدخلون مؤتمر الحوار فرادى بعد موجة انقسامات وخلافات حادة وصلت ذروتها إلى المواجهات المسلحة على خلفية تقاسم نسب التمثيل في مؤتمر الحوار وتقسيم مايمكن تسميتها غنائم الربيع العربي المقعم بالفوضى والركود الاقتصادي .

### وتماسك المؤتمر

ومع مطلع العام ٢٠١١م اهتز البنيان التنظيمي للمؤتمر باستقالة العشرات من كوادره وتعرضت مقراته في عموم المحافظات لـ ٢٣ واقعة اعتداء واحراق ونهب محتويات بما فيها مقرات تعليمية ومبانٍ للصحف منها مقر فروع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة تعز، البيضاء، أمانة العاصمة... غير أن المفارقة ان المؤتمر الشعبي العام يبدو أنه استرد عافيته تماماً ، في حين يسقى اكبر خصومه (الاصلاح) اليوم من كأس شرعنة وتبرير الفوضى واحراق المقرات ويذوق مرارة تصدع البنيان التنظيمي بتوالي استقالة عدد من ابرز كوادره وخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية.

**بالتنام طاولة الحوار الوطني الشامل اليوم الاثنيون في اليمن والتقاء أطراف الأزمة السياسية بعد عامين صاحبين بالتوترات يكون اليمنيون أعداء الاعتبار مجدداً لـ «الحكمة اليمانية» وقدموا درساً حضارياً جديداً للعالم بكيفية حل خلافاتهم .. ويكون المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الشرعية الدستورية والأمن والاستقرار والحوار والتداول السلمي للسلطة، انتصروا مجدداً لوطنهم وخصومهم باحتكام أطراف الأزمة للغة الحوار بديلاً عن العنف، مثلما انتصروا بالأمس لصندوق الانتخابات (٢١ فبراير ٢٠١٢م) كوسيلة حضارية لتحقيق التداول السلمي للسلطة.**

**ومنذ اللحظات الأولى لتفانم الأزمة السياسية ونزوعها للعنف مطلع العام ٢٠١١م سارع المؤتمر الشعبي العام وقيادته إلى تقديم التنازلات والمبادرات الحوارية والفعاليات التي تَعلي من قيم الحوار والسلام والإخاء والاحتكام للشعب باعتباره مصدر السلطة ومالكها. وعلى عكس مسميات جُمع أحزاب المشترك في شارع الستين ، جاءت مسميات جُمع ساحة ميدان السبعين تَعلي قيم الوفاء والإخاء والتسامح ، ومبادئ الوفاق والتصالح ، وتَعلي من شأن الحوار كوسيلة حضارية لحل الخلافات**

### كتب /جميل الجعدي

على ميلاد المؤتمر الشعبي العام وقرار مبادئه في عقد اجتماعي عَرَف باسم «الميثاق الوطني»، فإن الألفاظ اليوم ونحن على أبواب مؤتمر الحوار الوطني الشامل أن أصالة أسس ومبادئ المؤتمر ومضامين أدبياته وسلامة رؤاه وتصوراتهِ للمستقبل لم تتأثر بتقدم الزمن، وما التفاف جميع أبناء الشعب والقوى السياسية حول الحوار اليوم إلا خير شاهد على ذلك.

### فرسان الحوار في الصدارة

ويدخل حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه مؤتمر الحوار الوطني بعدد (١١٢) عضواً بينهم ٣٠ شخصية أكاديمية ، منهم ١٨ حاصلين على درجة الدكتوراه ، ١٣ حاصلين على درجة الماجستير ، بالإضافة إلى ٥٢ شخصاً يحملون درجة البكالوريوس ، و ١٤ شخصاً حاصلين على دبلوم ، ١٥ عضواً ثانوية عامة، فيما يدخل التجمع اليمني للإصلاح بـ ٥٠ مقعداً، والحزب الاشتراكي اليمني بـ ٢٧ مقعداً، فيما حددت حصة ممثلي

الفكري للمؤتمر الشعبي العام تؤكد أن الحوار الواعي هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق حياة أفضل للجمع، وأن التعصب الأعمى لا يثمر إلا الشر، وأن محاولات أية فئة متعصبة للقضاء على الآخرين أو إخضاعهم بالقوة قد فشلت عبر تاريخ اليمن كله.

وتؤكد أدبيات المؤتمر الشعبي العام أن الاتفاق على القضايا الأساسية هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على كل الظروف، وأن العمل بالأسس الدستورية والالتزام بأساليب الحوار الواعي وتوفير المناخ الديمقراطي النزاهة هو السبيل الوحيد لتجاوز التناقضات وترسيخ الوحدة الوطنية بضمونها الديمقراطي المعبر عن إرادة الشعب.

وإذا كان المؤتمر الشعبي العام ولد في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م من رحم الحوار وكان له شرف الريادة في حوض عمليات حوارية صادقة نحو إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وبذل في سبيل ذلك جهوداً كبيرة مع شركائه في الحزب الاشتراكي اليمني عبر سنوات من المفاوضات والمراسلات والحوارات كللت بإعلان ميلاد الجمهورية اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، ورغم مرور ٢١ عاماً

إلى السلطة عبر القنوات الرسمية، والقنوات الشعبية.. تعالوا نتفاهم عبر الحوار، لكنهم يقولون نريد السلطة عن طريق الشارع.. انتهى وقت الحوار بحجة ارتباطهم بالشارع.. وفي ذروة الأزمة السياسية خلال النصف الأول من العام ٢٠١١م قدم المؤتمر الشعبي العام وقيادته السياسية العديد من المبادرات والدعوات للحوار الوطني ابرزها مبادرة (١٠) مارس حينما أعلن رئيس الجمهورية السابق الزعيم علي عبدالله صالح مبادرة وطنية لتطوير النظام السياسي وأنجاح الحوار الوطني الشامل. تبعها في ال(٢٥) من ذات الشهر دعوة الشباب في ساحة الجامعة لتشكيل حزب سياسي مبدئياً استعداداً لتسليم السلطة وإشراكهم في الحكومة ، وفي مايو من ذات العام دعا لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

### الحوار سلوك في مناهج المؤتمر

ويعد الحوار منهجاً وسلوكاً وثقافة مؤتمرية بامتياز، فهذه الحقيقة من حقائق «الميثاق الوطني» الدليل

وفي هذا السياق نظم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في الـ ١٥ من إبريل ٢٠١١م (جمعة الحوار) وهي جمعة مليونية امتدت من ميدان التحرير إلى ميدان السبعين ، وجدد خلالها رئيس المؤتمر الدعوة لأحزاب اللقاء المشترك إلى أن يحكموا ضمائرهم ويتوجهوا إلى الحوار للاتفاق على كلمة سواء من أجل أمن واستقرار الوطن.. وعزز المؤتمر الشعبي فعالياته الداعية للحوار في ٣٠ سبتمبر من ذات العام بجمعة (الحوار والاحتكام إلى صناديق الانتخابات) وفي هذه الجمعة دعت الجماهير اليمنية مجدداً أحزاب اللقاء المشترك إلى احترام إرادة الشعب المؤيد للشرعية الدستورية، ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، واغتنام دعوات رئيس الجمهورية حينها المتكررة لحوار وطني شامل يخرج اليمن من أزمته الراهنة، وإنهاء الاعتصامات والكف عن أعمال العنف والفوضى وقطع الطرقات والاعتداء على الكهرباء، ووضع حد للأعمال التخريبية والاعتداءات على المرافق والمنشآت العامة والخاصة.

وتبعت هذه الجمعة في نفس السياق جمعة (الوفاق الوطني) في الـ ١٨ من نوفمبر ٢٠١١م قبل أيام من توقيع الأطراف السياسية على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية في العاصمة السعودية الرياض، وتشكيل حكومة (الوفاق) وذلك بعد شهور من المداولات والعمليات الحوارية بين قيادات المؤتمر والمشاركين برعاية دولية.

### ومبادرات رئاسية لمغادرة

#### السلطة

وخلال نوفمبر العام ٢٠١١م قدم رئيس الجمهورية السابق رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح حزمة إصلاحات كمبادرة مؤتمرية لمغادرة السلطة عبر صناديق الاقتراع والالتزام بالدستور والقانون، وتضمنت مبادرة رئيس المؤتمر - لرأب الصدع وإصلاح ذات البين وإخماد الفتنة - ثمان نقاط منها إيقاف الحملات الإعلامية والتعبئة لأجواء وإنجاح الحوار الوطني وسحب قانون الانتخابات ومشروع التعديلات الدستورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية لإجراء التعديلات الدستورية بالتوافق. وخلال لقائه يوم ٢٨ فبراير ٢٠١١م بأصحاب الفضيلة العلماء خاطب رئيس الجمهورية السابق الداعين إلى السلطة قائلاً: «تعالوا

